مقالات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ARCIF Arab Citation and Impact Factor, [Q3].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.43].

# قُضاة دمشق
# خلال القرن الحادي عشر الهجري السّابع عشر الميلادي
# دراسة بروسبوغرافيّة

**د. الأسعد يانسي**
إطار بيداغوجي بوزارة التربيّة
حاصل على الدكتوراه من الجامعة التونسيّة
تونس – الجمهورية التونسية

## مُلَخّص

*يستهدف المقال الراهن دراسة مدى إمكانيّة التعويل على مدوّنة التراجم عند التصدّي لبعض المسائل الاجتماعيّة باعتماد المنهج البروسبوغرافي، ومدى الإمكانات التي يوفّرها هذا المنهج لدراسة الفاعل الاجتماعي خلال العصور الحديثة، وتحديدًا عبر مُساءلة فئة القضاة الذين تولوا الإشراف على الجهاز القضائي بولاية دمشق العثمانيّة خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السّابع عشر الميلادي. وبالتالي لا تتناول هذه الدراسة تاريخ الجهاز القضائي بالولايات العثمانيّة كمؤسّسة، بل تحاول الكشف عن بعض الجوانب الاجتماعيّة لهؤلاء القضاة من زاوية أصولهم الجغرافيّة ومختلف المسارات التي تخيّروها لأجل تأمين ترقّيهم العلمي والمهني، وبالتالي الاجتماعي، فضلاً عن طبيعة العلاقات التي علّمت تواصلهم مع بعضهم ومع بقيّة المكوّنات الاجتماعيّة وكيفيّة تمثّلهم لمهنتهم من خلال الأدوار المختلفة التي مارسوها تجاه بقيّة الأوساط الاجتماعيّة. وقد اتضح من الدراسة تفرّد متون التراجم، عمومًا، بمادّة تاريخيّة هامّة ومفيدة، حيث تسمح لنا ببناء قواعد بيانات خاصّة بتراجم الفئة المُستهدفة بالدّراسة، أي قضاة دمشق، ممّا يسمح لنا، وفي إطار المنهج البروسبوغرافي، من إعادة تركيب تلك البيانات، على تشتّتها وانعدام خيط ناظم في ما بينها، إذا استثنينا طبعًا الإطار الزمني والغاية الوعظية لكُتابها، ممّا يتيح لنا بناء شبكة البيانات البروسبوغرافيّة، بشكل يساعدنا في ضبط شبكة الفرضيات والأسئلة المُعتمدة عند مساءلة الفئة المُشتغل عليها، وهو ما يُيسّر لنا حسن توظيف تطبيقات الحاسوب ويرفع من قدرتنا على السيطرة على الكم الغزير من المعطيات الواردة بمتون التراجم والتصرّف فيها وفق الأهداف المرسومة ضمن الدراسة البروسبوغرافيّة.*

## بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٠ يوليو ٢٠٢٣
تاريخ قبول النشر: ٢٢ أغسطس ٢٠٢٣

## كلمات مفتاحية:

قضاة؛ دمشق العثمانية؛ بروسبوغرافيا؛ تراجم؛ الدولة العثمانية

## معرِّف الوثيقة الرقمي:

10.21608/KAN.2023.340731

## الاستشهاد المرجعي بالمقال:

الأسعد يانسي. "قُضاة دمشق خلال القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي: دراسة بروسبوغرافيّة".- دورية كان التاريخية.- السنة السادسة عشرة- العدد الواحد والستون: سبتمبر ٢٠٢٣. ص ١٢١ – ١٣١.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique
**Corresponding author**: lassaadyansi@gmail.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشر هذا المقال في دَوريةُ كَان التَّاريْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

## مُقدِّمَةُ

من ناحيّة النص، تحاول هذه الدراسة اختبار مدى الإمكانات التي يمكن أن يوفّرها جنس مخصوص من الكتابة الكلاسيكيّة، المسمّى بـ "أدب التراجم" وذلك بهدف مزيد إثراء معرفتنا التاريخيّة.[١] أمّا من حيث المنهج، وبالرّغم من المُنجز العلمي، الذي تمّ الاعتماد فيه على المنهج البروسبوغرافي، منهجًا وتطبيقًا وذلك ضمن الفضاءات العربيّة،[٢] فإنّ هذا المنهج لا يزال بحاجة للتعزيز والإثراء خاصّة من حيث تطبيقاته المُمكنة.[٣] أمّا من حيث الموضوع، فقد رُمنا، من خلال هذا المقال، دراسة عيّنة من الفاعلين الاجتماعيين بولاية دمشق زمن الفترة العثمانيّة، وتحديدًا خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السّابع عشر الميلادي، عبر التصدّي لفئة من أعيان الزمان، طبعت مختلف تقاطعات الحياة سواء منها السياسيّة أو الاجتماعيّة أو الثقافيّة، ألا وهي فئة القضاة الذين زاولوا وظيفة القضاء بولاية دمشق ضمن الجهاز القضائي الذي أرسته الدّولة العثمانيّة، مركزيًا وإقليميًا.

من هذه المنطلقات، ستحاول هذه الدراسة تتّبع بعض الأركان التي أفرزت مع بعضها حضور فئة تقاطعت مع غيرها من الفئات في بعض الخصائص، لكن في المقابل تمايزت عن غيرها من الفاعلين الاجتماعيين، الأمر الذي سمح لها بأن توجّه الحياة الاجتماعيّة آنذاك وفق منظورها الخاص بها تجاه بقيّة المكوّنات الاجتماعيّة، خاصّة تجاه الفئة الأعلى منها، تحديدًا ممثّلي السّلطة السيّاسيّة، والفئات الأدنى منها، تلك التي تُختزل عموما في لفظ "الأهالي"، وذلك من خلال الوقوف على طبيعة الأدوار التي لعبتها فئة القضاة إلى جانب خصائص العلاقات التي ربطت هذه الفئة ببقيّة المكوّنات.

وبناء على ما تقدّم، يتألّف هذا المقال، من ثلاثة محاور أساسيّة، هي: أولاً: قضاة دمشق خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السّابع عشر الميلادي، ثانيًا: كتب التراجم والمنهج البروسبوغرافي، ثالثًا: قُضاة دمشق: الأصول والمسارات والأدوار.

## أولاً: قضاة دمشق خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السّابع عشر الميلادي

### ١/١-القضاة

يستهدف هذا المقال فئة من "أعيان" دمشق وفق منظور كُتّاب التراجم زمن الفترة المدروسة، والتي تشمل أولئك الذين تقلّدوا وظيفة القضاء بدمشق سواء كانوا شاميين أو أولئك الذين قدموا من خارجها، دون غيرهم، وذلك بقطع النظر عن رتبة القاضي أو اختصاصه المذهبي ضمن الجهاز القضائي، بما فيه قضاء ركب الحج الشّامي. وبالتالي فإنّ هذه الفئة التي تمّ تخيّرتها ضمن هذه الدراسة ليست سوى واحدة من بين فئات أخرى عديدة تزخر بها مصنّفات التراجم، وبالتالي فهي ليست فئة اجتماعيّة بالمنظور السوسيولوجي. وتضمّ هذه الفئة ٧٥ قاضيًا ممّن تولّوا أمر القضاء بدمشق خلال القرن الحادي عشر الهجري/ السّابع عشر الميلادي.

ولئن يتصدّى هذا المقال إلى القضاة كفاعلين اجتماعيين، فمن المهم التذكير بالإطار المؤسساتي الذي رسم ضمنه هؤلاء القضاة مساراتهم المهنيّة ووجاهتهم الاجتماعيّة. إذ نجد على رأس الجهاز القضائي العثماني، ذي البنية الهرميّة، شيخ الإسلام وهو مفتي الدّولة وبمثابة قاضي قضاتها، ومُستقرّه بالعاصمة العثمانيّة، وفي نفس الوقت تمّ تقسيم المجال العثماني إلى منطقتين قضائيتين كبيرتين، يرأس كل منهما قاض أفندي: منطقة برئاسة قاضي عسكر الرّوملي، الذي يعيّن قضاة الولايات العثمانيّة الواقعة بأوروبا، وأخرى برئاسة قاضي عسكر الأناضول، الذي يعيّن قضاة الولايات العثمانيّة بآسيا ومصر.

ومن الصلاحيات الموكلة لقاضي عسكر الأناضول نجد تعيين القضاة الأقلّ درجة منه بموجب تذكرة تسمّى "منصب كاغدي"، وبالتالي كان القاضي يرتبط برئيسه الذي يعيّنه عادة لمدة سنة لكن بالإمكان أن تتجدد باستمرار. وأمّا بلاد الشام، وضمنيًا دمشق، فقد كانت تتبع السّلطة القضائيّة لقاضي عسكر الأناضول،[٤] على أن يكون قاضي قضاة الولاية حنفيّ المذهب، ويتمتّع قاضي دمشق بامتياز تعيين قضاته أو نوابه الأربعة، وهم

قاضي الحنفيّة ويعدّ النائب الرئيسي لقاضي الولاية، إلى جانب قاض مالكي وقاض حنبلي وقاض شافعي، وعادة ما يكون هؤلاء النواب من المحليين.

أمّا بقيّة مكوّنات الجهاز القضائي بالولاية فتتكوّن من معاونين غير قضاة وهم؛ أمين المحكمة، ومحضر باشي، ومترجم، وكاتب محكمة، وروزنامجي، وضابط المحكمة، والجلاّد، والشهود. وعموما، نجد بدمشق سبع محاكم عثمانيّة، وهي محكمة البزوريّة، أقدم محكمة عثمانيّة، ومحكمة الباب، وهي المحكمة الرئيسيّة بدمشق، ومحكمة القسمة العربيّة والعسكريّة، مختصّة في قضايا الميراث والنزاعات بين العسكر، ومحكمة العونيّة، ومحكمة الصالحيّة، ومحكمة السنانيّة، ومحكمة الميدان، مختصّة في قضايا الأراضي الزراعيّة.[٥]

٢/١-دمشق العثمانيّة

منذ سنة ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م أضحت بلاد الشام[٦] تحت الحكم العثماني، حيث قُسّمت إداريّا إلى ثلاث ولايات، وهي ولاية دمشق (أو الشام)، وولاية طرابلس وولاية حلب. ونجد على رأس كل ولاية وال، وهو ممثّل السّلطان العثماني بها، وعادة ما يقطن بالسّرايا، حيث يمارس سلطاته العسكريّة والمدنيّة، "ويساعده القاضي، الذي يُشرف على محاكم دمشق السّبع، بالإضافة إلى المفتي ونقيب الأشراف ورؤساء العسكر".[٧]

أمّا ولاية دمشق، مجال الدراسة، فقد تألّفت من عشرة سناجق (ألوية)، وهي: دمشق، والقدس الشريف، وغزة، وصفد، ونابلس، وعجلون، واللجون، وتدمر، وصيدا وبيروت، والكرك والشوبك. رغم أنّ حدود ولاية دمشق ومكوّناتها غير ثابتة وذلك بحسب تطوّر المقاربات الإداريّة العثمانيّة تجاه ولايات بلاد الشام عمومًا. وبما أنّ سنجق دمشق يعدّ مركز الولاية فقد توّطنت بمدينة دمشق مختلف الأجهزة الممثّلة للسّلطة المركزيّة العثمانيّة.

أمّا من حيث الإشعاع، فإنّ مدينة دمشق يتجاوز إشعاعها حدود الولاية، باعتبارها مركزًا محوريّا ضمن ولايات بلاد الشام الثلاث ثم الأربع، إثر إحداث ولاية صيدا سنة ١٦٦٠م، وذلك نظرًا لقيمة موقعها ولقيمتها الدينيّة لدى العثمانيين، فهي نقطة تجمّع قافلة الحج الشامي ومركز انطلاقها، كما يتمتّع حاكمها بأسبقية إداريّة على باقي ولايات الشام.[٨] من جهة أخرى، كان النسيج الاجتماعي والديني لدمشق متنوّعًا حيث ضمّت طوائف دينيّة وأعراق مختلفة، إذ توطّن بها مسلمون ومسيحيون ويهود، فضلاً عن توزّع المسلمين عمومًا بين شيعة وسُنّة، وتفرّق هؤلاء الأخيرون بين المذاهب السُنيّة الأربعة (الشافعيّة، والحنفيّة، والمالكية، والحنبلية)، ضمن أعراق مختلفة أبرزها العرب والأتراك الأكراد والتركمان والآشوريين.

٣/١-القرن الحادي عشر الهجري/ السّابع عشر الميلادي

خلال القرن الحادي عشر الهجري (١٧م)، تعاقب، تقريبا، ١١ سلطانًا على حكم الدوّلة العثمانيّة، وقد خاضت هذه الأخيرة خلال هذه الفترة حروبا على جبهتين، ضد دول أوروبا غربًا وضد الدّولة الصفويّة على الحدود الشرقيّة. لقد أثّرت هذه الحروب سلبًا على الأوضاع الداخليّة، وذلك منذ أواخر القرن ١٠هـ (١٦م)، ومطلع القرن ١١هـ (١٧م)، حيث بدأت الأوضاع الاقتصاديّة للدولة العثمانيّة تسوء، وتجلّى ذلك خاصّة من خلال الأزمات الماليّة والنقديّة التي بدأت تلقي بضلالها على مركز الدّولة وولاياتها، بما فيها دمشق.[٩]

لقد أفرزت طبيعة المرحلة المتأزمّة تحوّلات في مستوى التشكيلات العسكريّة، فقد تحوّل منتسبو الجيش الإنكشاري بدمشق من أغلبية روميّة إلى أغلبيّة محليّة، وكذلك في مستوى ارتفاع مقادير الجباية طيلة القرن السابع عشر الميلادي (١١هـ). وقد أثّر ذلك سلبا على أوضاع السّكان، صاحبه سعي بعض الأعيان المحليين إلى مزيد الإثراء، حيث شكّل بعضهم كتائب مسلّحة تعمل تحت إمرتهم، هذا إلى جانب نزوع بعض الحكّام المحليين إلى فرض صيغ جديدة في علاقاتهم مع السلطة المركزيّة العثمانيّة تراوحت بين التمرّد والرّغبة في الانفصال.[١٠] كذلك مثّل القرن السابع عشر الميلادي (١١هـ)، مرحلة انتقاليّة مهمّة في نظام الجباية العثمانيّة وذلك بالتخلّي التدريجي عن نظام "التيمار" مقابل إحلال نظام "الالتزام" الذي سيتواصل لغاية منتصف القرن التاسع عشر الميلادي، حيث ستنطلق الدّولة في تطبيق ما يُعرف بـ "التنظيمات".[١١]

هذا التحوّل في النظم الجبايّة ساهم بشكل مؤثّر في هيمنة العنصر المحلّي ضمن إدارة الولاية، على غرار ولاية دمشق، حيث ترتّب عن زيادة نفوذ العناصر المحليّة ضمن المشهد السياسي والاقتصادي للولاية بروز صراعات فيما بينها من جهة، وبينها وبين ممثّلي السّلطة المركزيّة بالولاية من جهة أخرى.[١٢] على غرار صراع الأمير فخر الدين بن معين، (ت. ١٠٤٣هـ/ ١٦٣٥م)، مع السّلطة المركزية ممثّلة في والي دمشق مصطفى باشا المعروف بالخنّاق، (وُليّ دمشق سنة ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٤م)، ومع حكام محليين مثل بني سيفا، حكام طرابلس الشام.[١٣] مقابل ذلك خيّرت السّلطة المركزيّة التعامل مع الحكّام المحليين بالولايات عموما ودمشق خصوصا بشكل من "البراغماتيّة"، حيث أضفت الشرعيّة على الحكام المحليين مقابل التزام هؤلاء الأخيرين بطاعة السلاطين العثمانيين وتمسّكهم بالانتساب للدّولة العثمانيّة مع تأمين الدعم الجبائي والعسكري للمركز، مقابل إمكانيّة تدخّل السّلطة العسكريّة المركزيّة بكل ثقلها لإعادة ترتيب الأوضاع المحليّة كلّما لاحظت بداية خروج السّلطة المحليّة عن الإطار المسموح لها.

فيما يتّصل بأوضاع الدّولة العثمانيّة عموما، كان القرن ١٧م يتأرجح بين فترات تأزّم وأخرى أقرب إلى التوازن، وكانت أوضاع الولايات، على غرار دمشق، تتأثّر بهذا التأرجح بين القوّة والضعف، رافقتها تحوّلات عسكريّة وجبائيّة مصحوبة بتجذّر سلطة البيوت المحليّة داخل الولاية.

## ثانيًا: كتب التراجم والمنهج البروسبوغرافي

من أبرز المصادر التي يمكن التعويل عليها في مثل هذه الدراسات، نجد كتب التراجم، وقد ترك لنا الشاميون مدوّنة ثريّة في هذا الجنس من الكتابة. ولعلّ من أبرز ما دُوّن في هذا المجال في علاقة بالفترة المدروسة، أي القرن الحادي عشر الهجري (١٧م)، نذكر المُصنّف الذي ألفّه المؤرّخ والأديب الدمشقي محمد الأمين المحبّي، (١٠٦١-١١١١هـ/١٦٥١-١٦٩٩م)، والموسوم بـ "خُلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر"، والذي قال فيه ابن شاشو، الذي عاصر المحبّي، بأنّه "صنّف تاريخا لم يسبق إلى حسن تنميقه، لم يبق للكتب قبله ذكرا، فكأنّها بالنسبة إليه إذا عدت صفرا، حوى جميع محاسنها".[١٤] ويتألّف هذا الكتاب من أربعة مجلّدات، ضمّ تراجم لـ ١٢٨٩ شخصيّة من أقاليم عربيّة وإسلاميّة متنوّعة ومن شرائح اجتماعيّة مختلفة، كانت قد توفيّت بين ١٠٠١ و١١٠٠هـ/ ١٥٩٢-١٦٨٦م، وقد رتّبها المؤلف وفق حروف المُعجم. لذاك اتسّم هذا الكتاب بتغطيته للعالم الإسلامي آنذاك من جهة وبثراء مضامينه من جهة ثانيّة. ومن بين الفئات التي ترجم لها المحبّي، نجد القضاة، الذين بلغ عدد تراجمهم بـ "الخُلاصة" ١٩٣ قاضيًا، من مختلف الدرجات والأصول الجغرافيّة. وقد أحصينا فيما يهمّ قضاة دمشق ٧٥ قاضيًا.

وبحسب ما تقدّم، وفي إطار الدراسة البروسبوغرافيّة، سنقوم بمساءلة هذه الفئة، أي قضاة دمشق، من جوانب مختلفة، وذلك من خلال طرح جملة من الأسئلة تتمحور حول:

-الأصول الجغرافيّة لهؤلاء القضاة.

-آليات تدرّجهم ضمن مساراتهم العلميّة والمهنيّة.

- انعكاس خصائص هذه المسارات على العلاقات والأدوار التي ميّزت قضاة دمشق.

## ثالثًا: قُضاة دمشق: الأصول والمسارات والأدوار

### ١/٣-في الأصول الجغرافيّة لقضاة دمشق

ينحدر القضاة الذين باشروا هذه المهنة بدمشق، على مختلف رتبهم، من أصول جغرافيّة متنوّعة. وإذا استثنينا القضاة الذين لم يرد مكان ولادتهم ضمن تراجم المحبّي، والبالغ عددها ٢٩ ترجمة أي بنسبة ٣٨,٦٦ %، فإنّ جلّ القضاة الذين تولّوا هذا المنصب بدمشق هم من المحليين أي دمشقيين، حيث نجد ٢٩ قاضيًا من جملة ٧٥ قاضيًا، أي بنسبة ٣٨,٦٦ %. في حين توزّع حوالي الرّبع المتبقي من القضاة بين أصول روميّة، وعددهم ١٣ قاضيًا (١٧,٣٣%)، و٤ قضاة شاميين، (فلسطينيين، وحلبيين)، ما يمثّل ٥,٣٣ % من جملة ٧٥ قاضيًا الذين ذكرهم المحبّي في "خلاصته".

يبدو هذا التوزّع الجغرافي لهذه العيّنة من القضاة منطقيّ جدّا، خصوصًا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مجال الدراسة، أي دمشق، الحاضرة العلميّة التاريخيّة ببلاد المشارق، وما قدّمته من أعلام في مجالات الدّين على غرار الفقه والحسبة، فضلا عن طغيان العنصر التركي ضمن المذهب الحنفي، المذهب الرّسمي للدّولة العثمانيّة، فيما يتّصل بمنصب قاضي القضاة سواء بدمشق أو بغيرها من الولايات العثمانيّة.

٢/٣-مسارات التدرّج العلمي والمهني لقضاة دمشق

أمّا من حيث مسارات التدرّج العلمي والمهني التي علّمت تراجم هؤلاء القضاة بدمشق، فإنّنا نسجّل بالنسبة للقضاة الدمشقيين، والذين عادّة ما تولّوا نيابات القضاء، ومن خلال رصد محطات تدرّجهم في تحصيل العلم ومسالك تولّيهم وظيفة القضاء و/أو ما ارتبط بها من وظائف أخرى كالتدريس أو الإفتاء، اختلافا في المسارات:

حيث نجد طائفة من القضاة الدمشقيين اتّسم تكوينهم المعرفي بشيء من المتانة، يخوّل لهم مزاولة مهنة القضاء بالاقتدار المطلوب، حيث حرصوا على التمدرس في علوم الحديث على غرار القاضي إِبْرَاهِيم بن مُحَمَّد بن عَليّ بن أبي بكر الصَّالِحِي الْمَعْرُوف بالغزال، (ت. ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م)، والذي تتلمذ على يد الشهَاب أَحْمد الوفائي،[١٥] إلى جانب تلقيهم دروسا في الفقه على يد مُحَمَّد الْحِجَازِي، وفي التَّفْسِير أخذوا عن محب الدّين المحبّي، مثل القاضي الشَّافِعِي، أَبُو بكر بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْمَعْرُوف بالزهيري، (ت. ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م)،[١٦] وكذلك الأمر بالنّسبة لقاضي الشَّافِعِيَّة بمحكمة الْبَاب بِدِمَشْق، أَحْمد بن عَليّ بن عَلَاء الدّين الْمَعْرُوف بالصفوري الحسني، (ت. ١٠٤٣هـ/ ١٦٣٣م).[١٧]

كما نجد طائفة من القضاة الدمشقيين الذين، إلى جانب تلقيهم علوم الدّين بدمشق، حرصوا على مزيد التحصيل خارجها، وبالذات الجلوس عند علماء القاهرة، مثل قَاضِي الْمَالِكِيَّة بِدِمَشْق، أَحْمد بن مُحَمَّد الْمَعْرُوف بالزرايبي، (ت. ١٠٥٠هـ/ ١٦٤٠م)، فإلى جانب تكوينه الدّيني بدمشق، كان قد أمضى ثماني سنوات من التحصيل في الفقه وغيره على يد شيوخ القاهرة منهم الْبُرْهَان اللَّقَانِيّ، وذلك قبل أن يُصبح مدرّسا بِالمدرسة اليونسية[١٨] سنة (١٠٤٦هـ/ ١٦٣٦م)،[١٩] أو كذلك قَاضِي الشَّافِعِيَّة بمحكمة الميدان والمحكمة الْكُبْرَى بدمشق الْفَقِيه الأديب حُسَيْن بن مَحْمُود الْعَدوي الزوكاري، (ت. ١٠٩٧هـ/ ١٦٨٦م).[٢٠]

كما نجد منهم من سلك مسلكًا آخر، لأجل الحصول على منصب ضمن الجهاز القضائي، حيث خيّر البعض السّفر إلى العاصمة العثمانيّة، إسطنبول، لمحاكاة عادة الأتراك في ما يُعرف بـ "الملازمة"، بمعنى مُصاحبة طالب العلم لأحد العلماء، أصحاب القرار المؤثّر في تنصيب الشخص المُلازم في مناصب قضائيّة و/أو تعليميّة، وذلك "على عَادَة عُلَمَاء الرّوم، وَهَذِه الْمُلَازمَة مُلَازمَة عرفية اعتبارية وَهِي الْمدْخل عِنْدهم لطريق التدريس وَالْقَضَاء"،[٢١] على غرار القاضي الدِّمَشْقِي زَكَرِيَّاء بن حُسَيْن بن مسيح البوسنوي، (ت. ١٠٣٢هـ/ ١٦٢٣م)، الذي ظلّ في خدمَة قاضي الشّام، آنذاك، شعْبَان بن ولي الدّين، حتى شغل مناصب قضائيّة بكلّ من دمشق والقاهرة إلى جانب تولّيه وظائف التدريس والقسمة العسكريّة،[٢٢]، والقاضي بمحكمة الميدان، عبد الْكَرِيم بن مُحَمَّد المعروف بالعبادي، (ت. ١٠٧٠هـ/ ١٦٦٠م)، والذي تحصّل على المنصب المذكور إثر مُلازمته مُدَّة من الزمن المفتي الْمولى عبد الْعَزِيز بن قره جلبي.[٢٣] أمّا من كان حظّه كبيرا وفاز بمُلازمة شيخ الإسلام وقاضي الْعَسْكَر بالرّوملي، آنذاك، يحي بن زَكَرِيَّاء، فستكون مسيرته المهنيّة مكلّلة بعدّة مناصب ورتب قضائيّة وتعليميّة مختلفة وربّما متزامنة، مثلما هو الحال بالنسبة للقاضي مُحب الله بن مُحَمَّد محب الدّين، (ت. ١٠٤٧هـ/ ١٦٣٧م)، صاحب "المناصب الْعَالِيَة والمدارس الساميّة".[٢٤]

بل ومنهم من غيّر انتسابه المذهبي ليصبح حنفيّا بعد أن كان شافعيّا، على غرار القاضي الدّمشْقي أَبُو الْبَقَاء بن عبد الْوَهَّاب بن عبد الرَّحْمَان الصفوري، (ت. ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٦م)، الذي كان شافعيّا زمن استقراره بدمشق، ثمّ أضحى حنفيّا إثر سفره إلى إسطنبول وتقرّبه من أحد وزراء الدّولة "العظام"، الأمر الذي سمح له بالارتقاء من كَاتب للصكوك بمحكمة الصالحية إلى قاض بعدّة محاكم بحواضر شاميّة عديدة.[٢٥] كذلك فعل القاضي أَحْمد بن إبراهيم الْمَعْرُوف بِابْن تَاج الدّين،

(ت. ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م)، والذي "صَار قَاضِيا بالرّكب الشَّامي" سنة (١٠٣٩هـ/ ١٦٣٠م)، قبل أن يصبح نائبًا بقَضَاء دمشق عَن قَاضِي قُضَاتها أبي السُّعُود الشعراني، (ت. ١٠٨٨هـ/ ١٦٧٧م)[٢٦] أو القاضي الدمشقي أَحْمد بن مُحَمَّد بن نعْمَان الْمَعْرُوف بالإيجي، (ت. ١٠٦٣هـ/ ١٦٥٣م)، الذي، فضلا عن مصاهرته لنقيب الْأَشْرَاف، مُحَمَّد بن حَمْزَة، تحنّف بعد أن كان شافعيّا، ففاز بنيابات قضاء بمحاكم دمشق إلى جانب منصب قاضي الرّكب الشّامي.[٢٧]

في المقابل، سلك قضاة آخرون مسلكا خاصّا للفوز ببعض المناصب القضائيّة، إذ تُفشي "الخُلاصة" عن حالات توسّل منصب القضاء عبر بذل الأموال والعطايا، مثل قاضي الشافعيّة الدمشقي، أَحْمد بن مُحَمَّد شهَاب الدّين الْجَعْفَرِي الصَّالِحِي، (ت. ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م)، والذي تمّ عزله بعد ذلك بسبب "حماقاته" المهنيّة، على حدّ تعبير المحبّي،[٢٨] كذلك القاضي مُحَمَّد بن كَمَال الدّين بن مُحَمَّد، (ت. ١٠٨٥هـ/ ١٦٧٤م)، الذي "تكرّر سفره إلى دَار السلطنة ولازم على عَادَتهم ودرس ومدح مَشَايِخ الإسلام وصدور الدولة بقصائد فائقة، فَمن ذَلِك مَا مدح بِهِ قاضى العساكر الرّومية الْمولى أَحْمد الشهير بالمعيد... ثمَّ رَجَعَ إلى الشَّام... وَوليّ النِّيَابَة الْكُبْرَى بِدِمَشْق وقسمه الْعَسْكَر".[٢٩] ومنهم من تولّى مناصب قضائيّة على إثر وساطة من بعض الوجهاء، مثل قاضي الْمَالِكِيَّة بمحكمة الميدان، صَالح بن عمر بن القَاضِي سعد الدّين بن الْعلم، (ت. ١٠٠٢هـ/ ١٥٩٤م)، الذي تولّى المنصب المذكور "حِين كَانَ عَمّه القَاضِي فَخر الدّين عُثْمَان بِدِمَشْق متخلياً عَن نِيَابَة الحكم بمحكمة الْبَاب"،[٣٠] أو القاضي صَلَاح الدّين بن زين العابدين، (ت. ١٠٣٦هت/ ١٦٢٧م)، الذي سُميّ قاضيًا لسنوات مسترسلة حينما كان وَالِده زين العابدين ترجمانا بمحكمة الصالحيّة بدمشق.[٣١] كما يحصل أن يتدخّل علماء دمشق وشيوخها لأجل تعيين أحد القضاة، مثلما حصل مع القاضي الشافعي حسن بن مُحَمَّد بن أبي الْفضل الملّقب ببدر الدّين الدِّمَشْقِي، (ت.١٠٣٣هـ/ ١٦٢٤م)، عند توليه قَضَاء الشَّافِعِيَّة بإحدى محاكم دمشق، زمن قاضي قضاة دمشق مصطفى بن حسن.[٣٢]

أمّا فيما يخصّ مسارات التدرّج المهني للقضاة غير الدمشقيين، والذين عادة ما زاولوا نشاطهم برتبة قاضي قضاة دمشق، فإنّنا نميّز بين:

مَنْ سلك طريق المُلازمة، على غرار قَاضِي قُضَاة الشَّام، سنة (١٠٣١هـ/ ١٦٢٢م)، أبي سعيد بن أسعد بن مُحَمَّد بن حسن جَان، (ت. ١٠٧٢هـ/ ١٦٦٢م)، الذي لازم عمّه شيخ الْإِسْلَام الْمولى مُحَمَّد، فضلاً عن كونه ابن مفتي الدّولة، الأمر الذي وفّر له ظروفا مناسبة لاكتساب تكوين علمي متين بحسب وصف المحبّي.[٣٣] كذلك لازم أَحْمد بن توفيق الكيلاني المعروف بتوفيقي زَاده، (ت. ١٠٥١هـ/ ١٦٤١م)، شيخ الْإِسْلَام مُحَمَّد بن سعد الدّين، قبل أن يصبح قَاضِي قُضَاة دمشق سنة ١٠٤٠هـ/ ١٦٣١م.[٣٤] أمّا أَحْمد بن روح الله بن نَاصِر الدّين الْأَنْصَارِي الرُّومِي، (ت. ١٠٠٨هـ/ ١٦٠٠م)، قَاضِي الْقُضَاة بِالشَّام، فقد خدم بدوره "رجلاً من أَرْكَان الدّولة يُقَال لَهُ فريدون، وأقرأ أَوْلَاده ولازمه حَتَّى انتظم فِي سلك المَوَالِي".[٣٥]

ومن جهة أخرى، نجد مَن راكم جملة من المعارف الضروريّة والتي تُؤهّله للحصول على مناصب هامّة في الدّولة، خاصّة منها القضاء، مثل قَاضِي قُضَاة الشَّام، سنة ١٠٢٢هـ/ ١٦١٣م، أَحْمد بن شيخ أَحْمد الْمَعْرُوف بشيخ زَاده، (ت. ١٠٣٣هـ/ ١٦٢٤م)، والذي كان "عَلامَة فِي الْعُلُوم الْعَقْلِيَّة، وَله إلمام تَامّ بعلوم البلاغة، فَاضلا فِي الْفِقْه"،[٣٦] حيث تولّى منصب القضاء إثر تخرّجه من مدرسة الحديث السليمانية بالقسطنطينيّة.[٣٧] وهذه الأخيرة مثّلت محطّة تكوينية فارقة لعدّة قضاة، على غرار، قاضي قضاة دمشق سنة ١٠٦٧هـ/ ١٦٥٧م، أسعد بن عبد الرَّحْمَان بن عبد الْبَاقِي القسطنطيني، (ت. بعد ١٠٧١هـ/ ١٦٦١م)،[٣٨] و رَحْمَة الله بن عُثْمَان، (ت. ١٠٦٣هـ/ ١٦٥٣م)، الذي "وصل إِلَى الْمدرسَة السليمانية وَولي مِنْهَا قَضَاء حلب ثمَّ قَضَاء مصر وَلم تطل مدَّته بهَا وَنقل إِلَى قَضَاء الشَّام فِي سنة ١٠٥٧هـ [/١٦٤٧م]"[٣٩] أو كذلك قَاضِي قُضَاة الشَّام، سنة ١٠٣٥هـ/ ١٦٢٦م، أَحْمد بن يُوسُف الْمَعْرُوف بالمُعيد، (ت. ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٧م)، والذي أبحر في علوم شتّى على يد كبار شيوخ الزمان بالعاصمة العثمانيّة.[٤٠]

على صعيد آخر، تعترضنا تراجم تفيد حضور من تخيّر مسلك التوسّل والشفاعة، حيث عادة ما يتوسّط عدّة أعيان بالدّولة العثمانيّة لأجل تنصيب بعض القضاة، من أمثال شعْبَان بن ولي الدّين البوسنوي النوسيلي، (ت. ١٠٧٧هـ/ ١٦٦٦م)، الذي تدخّل له إِبْرَاهِيم الْمَعْرُوف بالروزنامة جي، لدى الْوَزِير الْأَعْظَم مُحَمَّد باشا، لأجل أن يفوز بمنصب قضائي، كما تدخّل لأجله مرّة أخرى عند "عزل الْمولى أَحْمد بن زين الدّين الْمَعْرُوف بالمنطقي عَن قَضَاء دمشق، [حيث] سعى لَهُ الْوَزِير مصطفى باشا السلحدار، نديم السُّلْطَان، وَكَانَ إِذْ ذاك [شعْبَان النوسيلي] نَائِب الشَّام فأنعم عَلَيْهِ السُّلْطَان بهَا"،[٤١] وذلك قبل أن يرتقي لرتبة قاضي عسكر الأناضول، ثم الرّوملي.[٤٢] أمّا عبد الرَّحْمَان بن حسام الدّين الْمَعْرُوف بحسام زَاده الرُّومِي، (ت. ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م)، فإلى جانب تبحّره في المعارف الدينيّة والأدبيّة، فإنّ ما جعله يفوز بالمناصب القضائيّة السّاميّة، منها قضاء الشّام سنة ١٠٥١هـ/ ١٦٤١م، هو "أَن الْعلَّة فِي تقرّبه إِلَيْهِ [السُّلْطَان مُرَاد] إتقانه للرّمي بِالسِّهَامِ وَمِنْه تعلّمه السُّلْطَان الْمَذْكُور وأتقنه، وَلم يزل مشمولاً بعنايته... إِلَى أَن وصل إِلَى الْمدرسَة السليمانية وَولي مِنْهَا قَضَاء حلب... ثمَّ نقل من قَضَاء حلب إِلَى قَضَاء الشَّام".[٤٣] أمّا قاضي دمشق بين سنة ١٠٤٨هـ و١٠٥٠هـ/ ١٦٣٨ و١٦٤٠م، مُحَمَّد بن عبد الْعَزِيز بن حسن جَان الشهير بالبهائي، (ت. ١٠٦٤هـ/ ١٦٥٤م)، فقد "نظّم قصيدة للسُّلْطَان مُرَاد، وأوصلها إليه على يَد بعض أَرْكَان الدّولة من المقرّبين، فَوَقَعت من السُّلْطَان في أتم موقع، فَوجّه إليه قَضَاء سلانيك ثمَّ نقل مِنْهَا إلى حلب ثمَّ عزل مِنْهَا... ثمّ... [تولّى] قَضَاء الشّام"، بالرّغم من إتيانه ما يمكن أن يمسّ بهيبة سلك القضاء كتعاطيه بعض المكيّفات كالأفيون والبرش.[٤٤] كما عُد انتساب مصطفى بن مصلح الدّين المرزيفوني، (ت. ١٠٥٨هـ/ ١٦٤٨م)، لفئة القضاة وتوليه قضاء دمشق سنة (١٠٥٦هـ/ ١٦٤٦م)، "من أغرب مَا وَقع في الدّولة العثمانية لَأن رتبته بعيدَة الوصول إلى رُتبة الموالي فضلاً عَن قَضَاء دمشق الْمعدود عِنْدهم من أعظم المناصب".[٤٥] إلى جانب تقديمه الأموال الكثيرة والهدايا الثمينة لأجل الفوز بقضاء الرّوملي.[٤٦]

٣/٣-قضاة دمشق: العلاقات والأدوار

عمومًا، تتّسم العلاقات فيما بين القضاة أنفسهم بالانسجام والتقدير المُتبادل، خاصّة في ظل هرميّة الجهاز القضائي العثماني، مركزيًا وإقليميًا. إلاّ أنّ ذلك لا ينفي إصابة هذا النسيج العلائقي، أحيانا، ببعض الشّد، خاصّة عندما يتنافس حول منصب نيابة القضاء بدمشق أكثر من شخصيّة، وهو ما حصل مثلا بين كلّ من قاضي الشافعيّة بدمشق، أَحْمد بن مُحَمَّد شهَاب الدّين الْجَعْفَرِي، (ت. ١٠١٢هـ/ ١٦٠٣م)، وَالْقَاضِي مُحَمَّد الكنجي، حول نيابة القضاء بمحاكم دمشق،[٤٧] أو كما حصل بين قاضي المالكيّة بدمشق، مُحَمَّد شمس الدّين الْمَعْرُوف بِابْن المغربي، (ت. ١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م)، والقاضي كَمَال الدّين بن خطاب،[٤٨] وحتى بين القاضي الشافعي بدمشق، شمس الدّين الْمَعْرُوف بالسكتجي، (ت. ١٠١٦هـ/ ١٦٠٧م)، والقاضي أَحْمد بن مُحَمَّد الجعفري الْمَعْرُوف بالصالحي.[٤٩] وكان الحلّ الأكثر تواترا في مثل هذه الحالات هو تناوب المتنازعين على المنصب القضائي فترة بفترة.

أمّا بالنسبة إلى طبيعة العلاقات التي كانت تربط القضاة ببقيّة مكوّنات الدّولة والمجتمع، فهي، بحسب "خُلاصة" المحبّي، مُتعدّدة ومتباينة، بحسب تمثّل القُضاة أنفسهم لطبيعة أدوارهم تجاه المجتمع والدّولة، وبحسب المكوّنات الإداريّة والاجتماعيّة.

فمن حيث علاقتهم بالعلماء، فعادة ما يحرص القضاة على إرساء علاقات يسودها الاحترام والإكرام بينهم وبين بقيّة علماء العصر وشيوخه، ومن الشواهد المبثوثة بالأثر، يُمكن أن نشير إلى قَاضي قُضاة الشّام، إِبْراهيم بن عليّ الأزنيقي، (ت. ١٠٢٨هـ/ ١٦١٩م)،[٥٠] أو كذلك القاضي عبد الرَّحيم بن إسكندر، (ت. ١٠٠٩هـ/ ١٦٠٠م)،[٥١] أو القاضي مُحَمَّد بن أَحْمد بن مصطفى بن خَلِيل المشتهر بطاشكبري زَاده، (ت. ١٠٣٠هـ/ ١٦٢١م).[٥٢] والعكس صحيح أيضا، حيث كان العلماء والأعيان بدورهم ينظرون نظرة التعظيم والتبجيل تجاه القضاة خاصّة منهم قاضي القضاة، على غرار عبد الرَّحمان بن حسام الدّين الْمعروف بحسام زَاده الرُّومِي، (ت. ١٠٨١هـ/ ١٦٧٠م).[٥٣]

أمّا من حيث علاقاتهم بالشعراء والأدباء، فلم تكن علاقة قضاة دمشق بأدباء الزّمان مغايرة لعلاقتهم بالعلماء، فقد جمعت بينهم مذاكرات ومطارحات عديدة سادها المديح في المقام الأوّل. من ذلك نذكر القاضي صَلَاح الدّين بن زين العابدين، (ت. ١٠٣٦هـ/ ١٦٢٦م)، الذي عاشر الأدباء معاشرة طيّبة، من بينهم الأديب إبْرَاهيم بن مُحَمَّد الأكرمي،[٥٤] أو كذلك القاضي عبد الرَّحْمَان بن حسام الدّين الْمَعْرُوف بحسام زَاده الرُّومِي، (ت. ١٠٨١ه/ ١٦٧٠م)، الذي تسبّب إطناب الشعراء في مدحه، كالأديب الدِّمَشْقِي يُوسُف البديعي، في مزيد شُهرته،[٥٥] فضلا عن قاضي دمشق سنة ١٠١٨ه/ ١٦٠٩م، مُحَمَّد بن برهَان الدّين الشهير بشريف الحميدي، (ت. ١٠٤٠هـ/ ١٦٣١م)، والذي كان لا يُفارق مجالس الشّعر والقصائد.[٥٦] والقاضي مَحْمُود بن مُحَمَّد أَبُو الْفضل الشهير بقره جلبي زَاده، (ت. ١٠٦٣ه/ ١٦٥٣م)، الذي استهدفه بالمديح عدد من الشعراء خاصّة منهم الشّاعر الدمشقي أَحْمد بن شاهين.[٥٧]

أمّا من ناحيّة الأدوار التي ميّزت قضاة دمشق، خارج مهامهم القضائيّة، فهي عديدة ومتباينة. حيث تكشف "خُلاصة" المحبّي تولّي عدّة قضاة أدوار المصالحة والوساطة عند الأزمات أو العكس؛ فقد فسحت العلاقة الحسنة، التي كانت تربط بين القضاة وبقيّة العلماء، المجال لعديد من القضاة للقيام بأدوار الوساطة وإرساء المصالحات حتّى خارج النزاعات القضائيّة. فعلى سبيل المثال، تدخّل القاضي إبْراهيم بن عليّ الأزنيقي، (ت. ١٠٢٨هـ/ ١٦١٩م)، خلال محاصرة جنود ابْن جانبولاذ (جنبلاط) لدمشق وتهديدهم لها ولسكانها، وتحمّل إزر "الصُّلْح بين ابْن جانبولاذ وَبَين عَسَاكِر الشَّام"، وبالتالي "تلافي الْفِتْنَة حَتَّى رَحل ابْن جانبولاذ عَن دمشق".[٥٨]

ولو أنّ ذلك لا يحجب انزياح أدوار بعض القضاة الآخرين تجاه الأهالي، خاصّة في فترة الأزمات، على غرار القاضي مُحَمَّد بن أَحْمد بن مصطفى المشتهر بطاشكبري زَاده، (ت. ١٠٣٠هـ/ ١٦٢١م)، الذي أفشى ظاهرة الارتشاء، زيادة على فرضه الترفيع في ضريبة "الْعَوَارِض" إلى ثلاثمائة عثماني، ذات رمضان ١٠٠٥هـ/ ١٥٩٧م، رافضًا وساطة علماء دمشق وشيوخها للتعبير عن عجز الأهالي عن الدفع، وما ترتّب عن ذلك من حنق الناس وملاحقتهم للقاضي الذي انتهى به الأمر إلى الفرار.[٥٩] كذلك الأمر بالنسبة إلى قَاضِي قُضَاة الشَّام سنة (١٠٠٧هـ/ ١٥٩٩م)، أَحْمد بن سُلَيْمَان الرُّومِي الْمَعْرُوف بالإياشي، (ت. ١٠١٠هـ/ ١٦٠١م)، الذي اشتهر بدوره بالارتشاء وهضم الحقوق، ممّا عرّضه للرّجم من قبل ساكنة دمشق.[٦٠]

ومن الأدوار الأخرى كذلك، يمكننا الحديث عن وقوف عدد من القضاة في وجه مظالم الحكّام؛ إذ لم يتردّد عدّة قضاة في ردع جور الحكّام وظلم أعوانهم تجاه الأهالي خاصّة. فقد واجه قَاضِي الْقضَاة أَحْمد بن الملا زين الدّين العجمي النخجواني الملقب بالمنطقي، (ت. ١٠٤٥هـ/ ١٦٣٥م)، والي دمشق سنة (١٠٤٨ه/ ١٦٣٨م)، عُثْمَان الجفتلري، الذي منع على ما يبدو إيرادات الأوقاف عن أصحابها، وقد كلّف هذا التدخّل عزل المنطقي عن قضاء دمشق وذلك تمهيدا لقتله،[٦١] أمّا قَاضِي قُضَاة الشَّام، أَحْمد بن عوض العينتابي الْحلَبِي، (ت. ١٠٤٨ه/ ١٦٣٨م)، فقد وقف إلى جانب سكّان دمشق وشجّعهم على التصدّي لعَسْكَر السُّلْطَان، (عسكر القشلق)،[٦٢] الذين "ضيّقوا على النَّاس أَمر الْمَعِيشَة وبالغوا فِي التَّعَدِّي والتجاوز وَنهب أَمْوَال النَّاس..."[٦٣] كما وقف القاضي مصطفى بن مُحَمَّد الشهير بحسمى زَاده، (ت. ١٠٥٩هـ/ ١٦٤٩م)، في وجه والي دمشق، مرتضى باشا، حيث منعه من ارتكاب المظالم وتعكير صفو السّاكنة.[٦٤]

وبالتالي كان لعدد من قضاة الشّام، على اختلاف رتبهم، أدوار محمودة من زاوية شد أزر الأهالي والدّفاع عنهم في وجه أصحاب السّلطة السيّاسيّة، وتحمّل بعضهم تبعات تلك الأدوار. في المقابل، انخرط البعض الآخر في مزيد التنكيل بأهل دمشق وفي تأزيم أوضاعهم الحياتيّة. ولعلّ ذلك يفسّر بطبيعة المسارات العلميّة وآليات الترقّي المهني سواء لمن كان سندا ودرعا للمحكومين أو لمن كان في صفّ تسلّط الحكّام في بعض المناسبات.

## خَاتمَةٌ

يتّضح لنا من خلال ما تقدّم، تفرّد متون التراجم، عمومًا، بمادّة تاريخيّة هامّة ومفيدة، حيث تسمح لنا ببناء قواعد بيانات خاصّة بتراجم الفئة المُستهدفة بالدّراسة، أي قضاة دمشق، ممّا يسمح لنا، وفي إطار المنهج البروسبوغرافي، من إعادة تركيب تلك البيانات، على تشتّتها وانعدام خيط ناظم في ما بينها، إذا استثنينا طبعًا الإطار الزمني والغاية الوعظية لكُتابها، ممّا يتيح لنا بناء شبكة البيانات البروسبوغرافيّة، la grille de la notice prosopographique، بشكل يساعدنا في ضبط شبكة الفرضيات والأسئلة المُعتمدة عند مساءلة الفئة المُشتغل عليها، وهو ما يُيسّر لنا حسن توظيف تطبيقات الحاسوب ويرفع من قدرتنا على السيطرة على الكم الغزير من المعطيات الواردة بمتون التراجم والتصرّف فيها وفق الأهداف المرسومة ضمن الدراسة البروسبوغرافيّة.

هذا من حيث المنهج، أمّا من حيث المضامين، فقد كشف لنا رصد الأصول الجغرافيّة لقضاة دمشق، ثُنائيّة حضور العنصر الرّومي والشّامي، أي المركزي والمحلّي، الأمر الذي ساهم في خلق نوع من التوازن على مستوى المؤسسات وأساليب اشتغالها. من جهة أخرى، تنتهي بنا الدّراسة إلى أنّ كل القضاة، تقريبًا، ممّن توفّرت فيهم التكوين العلمي المتين والتدرّج المهني المُفيد، كانوا قد تركوا أثرا مهنيًا إيجابيًا لدى سكان ولاية دمشق، بفضل تمكنّهم وحسن إدارة علاقاتهم ببقيّة مكوّنات الأجهزة السياسيّة والاجتماعيّة، ممّا جعل كثيرًا منهم يلعب أدوار الوساطة بإتقان وتعديل المواقف بإحكام، خاصّة بين الحاكم والمحكومين. إلاّ أنّ كل هذه الخلاصة الإيجابيّة التي علّمت التراجم الجماعيّة لفئة القضاة لا تحجب عنّا اتباع البعض الآخر منهم أساليب ملتويّة ومختصرة للفوز بالمنصب القضائي المنشود، كالارتشاء، والتقرّب والمُصاهرة، وطلب الشفاعة وغير ذلك.

## الملاحق

(١)

"إبْرَاهِيم بن عَليّ الأزنيقي، أحد موَالِي الرّوم قَاضِي قُضَاة الشَّام ولي قضاءها مرَّتَيْن ودخلها فِي الْمرة الْأَخِيرَة فِي أواسط شهر ربيع الثَّاني سنة خمس عشرَة بعد الْألف وَكَانَ فِي قَضَائِه حسن السِّيرَة وَله إكرام للْعُلَمَاء واحترام لَهُم جدا وَفِي أَيَّام قَضَائِه كَانَت فتْنَة ابْن جانبولاذ ومحاصرته دمشق كَمَا سأشرحه إن شَاءَ الله تَعَالَى فِي تَرْجَمته وَكَانَ القَاضِي الْمَذْكُور أحد من قَامَ بأعباء الصُّلْح بَين ابْن جانبولاذ وَبَين عَسَاكِر الشَّام تلافى الْفِتْنَة حَتَّى رَحل ابْن جانبولاذ عَن دمشق دَافع عَن أهل الشَّام بعض مَا كلفوا بِهِ من الْوَزير مُرَاد باشا حِين جَاءَ إِلَى حلب لقتَال ابْن جانبولاذ وانفصل عَن قَضَاء الشَّام فِي أَوَاخِر سنة سبع عشرَة بعد الْألف ورحل إِلَى بلدته أزنيق وَأَقَام بهَا إِلَى أَن توفّي. وَكَانَت وَفَاته فِي سنة ثَمَان وَعشْرين وَألف هَكَذَا ذكره النَّجْم الْغَزِّي فِي ذيله لطف الله بِهِ."

المحبّي، محمّد الأمين: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المجلّد الأوّل، تحقيق محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٥.

(٢)

"أَحْمد بن سُلَيْمَان الرُّومي الْمَعْرُوف بالإياشي، قَاضِي الْقُضَاة بحلب ثمَّ بِالشَّام ولي الشَّام فِي سنة سبع بعد الْألف وَكَانَ فِي ابْتِدَاء قَضَائِه معتدلاً وسلك مَسْلَك الْإِنْصَاف ومدحه شعراء دمشق بالقصائد البديعة وَمِنْهُم أَبُو الْمَعَالِي درويس مُحَمَّد الطالوي [...] ثمَّ تَغَيَّرت أَحْوَاله وفسدت أطواله واشتهرت فِي أَيَّامه الرِّشْوَة وأبطل كثيرا من الْحُقُوق حَتَّى ضجر مِنْهُ أهل دمشق وأعياهم الْجهد وَقَامَت عوامها على سَاق فرجموه عِنْد خَنْدَق القلعة بَين سوق الأروام والعمارة الأحمدية وأفحشوا فِي رجمه وَكَانَ رجمه يَوْم دُخُول السَّيِّد مُحَمَّد باشا الْوَزير إِلَى دمشق حَاكما بهَا وَقد كَانَ طلع لاستقباله فَكَانَ النَّاس يشيرون إِلَى الْوَزير بالشكاية عَلَيْهِ فِي وَجهه يتظلمون وَهُوَ سَاكت وَلم يزل النَّاس ممسكين أَيْديهم عَن الرَّجْم إِلَى أَن دخل الْوَزِير الْمَذْكُور إِلَى دَار الْإِمَارَة ففارقه القَاضِي فَاسْتَقْبلهُ النَّاس عِنْد انْصِرَافه يصيحون فِي وَجهه ويقابلونه بِكَلِمَات لَا تليق وأعقبوا ذَلِك بِالرَّجمِ حَتَّى فرّ مِنْهُم هَارِبًا وأدركه مَعَ ذَلِك مَا أدْركهُ من الْأَحْجَار [...] ثمَّ عزل عَن قَضَاء الشَّام بعيد رجمه بقَلِيل وَاتفقَ عَزله يَوْم عيد النَّحْر من سنة ثَمَان بعد الْألف فَقيل فِي تَارِيخ عَزله [...] وَكَانَت وَفَاته فِي سنة عشر بعد الْألف..."

المحبّي، محمّد الأمين: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المجلّد الأوّل، تحقيق محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٣٩-٢٤٠.

## الاحالات المرجعية:

(١) من بين المقالات التي أكّدت على قيمة المضامين الوثائقيّة لمصنّفات التراجم، يمُكن أن نشير إلى:

- Sublet (Jacqueline): "La prosopographie arabe", Annales ESC, 25-5, 1970, pp. 1236-1239.

- Méouak (Mohamed) : "Autour de l'Onomastica Arabicum. II - Répertoire des fonctionnaires de l'État andalou aux IXe et Xe siècles", In *Informatique et prosopographie*, 1984-1986, pp. 131-134.

(٢) نذكر على سبيل المثال:

- Méouak (Mohamed): *Les structures politiques et administratives de l'Etat andalou à l'époque umayyade (milieu du IIe VIIIe - fin du IVe Xe siècles) étude prosopographique, essai de synthèse sur les principales charges gouvernementales*, Lyon, 1989, deux volumes.

- مواق، محمد: **المناهج البروسوغرافية والأعلامية وتطبيقاتها على التاريخ الاجتماعي للأندلس**، ترجمة عبد اللطيف الخمار، التاريخ وأدب التراجم مباحث في المفهوم والمنهج والقضايا، مختبر البحث في العلاقات الثقافيّة المغربيّة المتوسّطيّة، الكليّة متعدّدة التخصصات بتازة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الطبعة الأولى، المغرب، ٢٠١٦، ص ٧٧-٩٠. - عنقود، رجاء: **البروسوبوغرافيا، منهج لدراسة النخب والفئات الاجتماعية، محاولة تعريف**، مجلة أسطور، العدد ١١، يناير ٢٠٢٠، ص ٨١-١٠٠.

(٣) حول حدود تطبيقاتها ضمن الفضاء العربي الإسلامي، يمكن العودة إلى المقال التالي:

- Bulliet (Richard W.): "A Quantitative Approach to Medieval Muslim Biographical Dictionaries", in *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, Vol. 13, No 2, Apr 1970, pp. 195-211.

(٤) Gibb (H.A.R.), Bowen (Harold): *Islamic society and the West*, Vol. 1, Pt 2, Oxford University Press, London, 1957, pp. 121-122.

(٥) الصالحي، محمد بن كنان: **يوميّات شاميّة**، تحقيق أكرم حسن العلبي، الطبعة الأولى، دار الطباع، دمشق، ١٩٩٤، ص ١٠-١١.

(٦) "يُطلق اسم بلاد الشام على الوحدة الطبيعية التي يعرفها الجغرافيون باسم سورية الطبيعية، وتقوم إلى الغرب من آسيا ممتدة شرقي البحر الأبيض المتوسط، من جبال طوروس شمالاً إلى صحراء سينا جنوباً، ومن الجزيرة والفرات وبادية الشام شرقا إلى البحر المتوسط غرباً، أي أن بلاد الشام تضم في نطاقها إلى جانب سورية، لبنان وفلسطين وشرقي الأردن وكيليكيا". سليمان، حسين سلمان: **عوامل إفقار بلاد الشام في العصر العثماني**، مجلّة تاريخ العرب والعالم، العدد ٣٩، ١٩٨٢، ص ٤٦.

(٧) الصالحي، محمد بن كنان: **يوميّات شاميّة**، مرجع سابق، ص ٧.

(٨) يوسف، صلاح إبراهيم ومحمد نوري أحمد العالم، أحمد: **الأوضاع العامّة لبلاد الشّام في أواخر القرن السادسَ عشر وحتّى مطلع القرن السابع عشر ١٥٩٦-١٦٣٥م**، مجلّة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١٨، العدد ٤، ٢٠٢٢، ص ٤٨١.

(٩) العزاوي، قيس جواد: **الدولة العثمانية، قراءة جديدة لعوامل الانحطاط**، الطبعة الثانية، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣٣-٣٤.

(١٠) İnalcık (Halil), "Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire 1600-1700", In *Archivum Ottomanicum*, N° 6, 1980, pp. 283-337.

(١١) للتوسّع أكثر حول الموضوع، انظر:

- Lewis (Bernard), "Ottoman Land Tenure and Taxation in Syria", In *Studia Islamica*, N° 50, 1979, pp. 109-124.

(١٢) كوثراني، وجيه: **السّلطة والمجتمع والعمل السياسي، من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٦٠-٩٣.

(١٣) المحبّي، محمّد الأمين: **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**، المجلّد الثالث، تحقيق محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٥٦-٢٥٨.

(١٤) ابن شاشو، عبد الرحمان: **تراجم بعض أعيان دمشق**، المطبعة اللبنانية، بيروت، ١٨٨٦، ص ١٠٠.

(١٥) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٤.

(١٦) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق ص ١١٥-١١٦.

(١٧) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ٢٧٩-٢٨٢.

(١٨) الْمَدْرَسَة اليونسية: مدرسة حنفيّة، تقع حول مدينة دمشق، "أنشأها الأمير يونس داودار الظاهر برقوق في سنة ٧٨٤هـ." النعيمي، عبد القادر بن محمّد، **الدّارس في تاريخ المدارس**، فهرسة إبراهيم شمس الدّين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٤٨.

(١٩) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣٥٤-٣٥٥.

(٢٠) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ١١٤-١١٦.

(٢١) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٢٢) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ١٧٠-١٧١.

(٢٣) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثالث، مرجع سابق، ص ٩-١٠.

(٢٤) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثالث، مرجع سابق، ص ٢٩٦.

(٢٥) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ١٣٦-١٣٨.

(٢٦) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ١٨٦-١٨٧.

(٢٧) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣٦٢-٣٦٣.

(٢٨) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣١٧-٣١٨.

(٢٩) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الرّابع، مرجع سابق، ص ١٢٥-١٣٢.

(٣٠) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣١) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢٤٠-٢٤١.

(٣٢) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٦٢-٦٣.

(٣٣) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ١٥٢-١٥٤.

(٣٤) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٣٥) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢١٩-٢٢٠.

(٣٦) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢٠٢.

(٣٧) تمّ في عهد السّلطان العثماني، سليمان القانوني، تشييد أربعة مدارس كبرى تهتمّ بالعلوم الرياضيّة ومدرسة للطب وأخرى تسمى دار الحديث، وفي سنة ١٥٥٧م، شُيّدت المدرسة السليمانيّة التي

ضمّت ١٥ قسما من بينها الجامع ومدرسة الطب ومشفى الأمراض العقليّة والمطبعة ودار الضيافة، فضلا عن دار الحديث، الذي تخرّج منها القاضي المذكور أعلاه. أبو غزالة، رمزي فوزي محمد: **تطوّر التعليم في الدولة العثمانية: السّلطان عبد الحميد الثاني أنموذجا**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، مجلّد ١٩، العدد ٣، ٢٠١٩، ص ٣٢٨-٣٢٩.

(٣٨) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٤٤٢.

(٣٩) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ١٥٨-١٥٩.

(٤٠) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٤١١-٤١٢.

(٤١) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢٢٢.

(٤٢) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢١٨-٢٢٢.

(٤٣) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣٤٢-٣٤٧.

(٤٤) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الرّابع، مرجع سابق، ص ٣-٩.

(٤٥) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٤٦) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣٨٢-٣٨٣.

(٤٧) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٣١٧-٣١٨.

(٤٨) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثالث، مرجع سابق، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٤٩) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الرّابع، مرجع سابق، ص ١٦٠.

(٥٠) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٥١) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ٣٩٥.

(٥٢) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثالث، مرجع سابق، ص ٣٤١-٣٤٤.

(٥٣) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثاني، مرجع سابق، ص ٣٤٢-٣٤٧.

(٥٤) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ٢٤٠-٢٤١.

(٥٥) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٣٤٢-٣٤٧.

(٥٦) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثالث، مرجع سابق، ص ٣٩٠-٣٩٢.

(٥٧) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الرّابع، مرجع سابق، ص ٣١٦-٣١٨.

(٥٨) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٥٩) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الثالث، مرجع سابق، ص ٣٤١-٣٤٤.

(٦٠) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الأوّل، مرجع سابق، ص ٢٣٩-٢٤٠.

(٦١) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٣٢.

(٦٢) تعني القشلق، عسكر القشلة، أي القوات القارّة بالثكنات.

(٦٣) المحبّي: **خلاصة الأثر**، مرجع سابق، ص ٢٩٧-٣٠٠.

(٦٤) المحبّي: **خلاصة الأثر**، المجلّد الرّابع، مرجع سابق، ص ٣٨١-٣٨٢.